

Distr.: General
20 July 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢

نيويورك، ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢

البند ٧ (هـ) من جدول الأعمال

مسائل التنسيق والبرنامج ومسائل أخرى:

البرنامج الطويل الأجل لتقديم الدعم إلى هايتي

تقرير الفريق الاستشاري المخصص لهايتي

موجز

يلقي هذا التقرير الضوء على النتائج الرئيسية التي توصل إليها الفريق الاستشاري المخصص لهايتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على إثر زيارته لهايتي والاجتماعات الأخرى التي عقدها مع الشركاء الإنمائيين للبلد. ويصف التقرير التقدم المشجع الملحوظ في عملية التعمير والإنعاش في هايتي، وكذلك على صعيد السياسة وسيادة القانون. ويؤكد أيضا أن هذه الخطوات الإيجابية لن تكفي إذا لم تقم جميع الجهات الفاعلة الهايتية بجهود إضافية ومستمرة، بدعم من شركائها الدوليين. وقد تكون هايتي في خضم عملية تطبيع إلا أن هشاشة المؤسسات العامة وتفشي الفقر وأوجه الضعف المتعددة والتاريخ الطويل من انعدام الاستقرار السياسي عوامل تدعو إلى أن تظل هايتي تحتل صدارة جدول الأعمال الدولي، مع تزويدها بمستويات مناسبة من الدعم. ويشمل التقرير توصيات موجهة إلى سلطات هايتي وشركائها الإنمائيين بشأن السبل التي يمكن بها تقديم هذا الدعم المتواصل بغية الاستفادة من التقدم المحرز بالفعل وقيادتها إلى مسار التنمية المستدامة الذي يحتاج إليه الشعب الهايتي بشدة ويستحقه.



أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير هو ثامن تقرير يقدمه الفريق الاستشاري المخصص لهايتي منذ أن قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يستأنف الفريق عمله (انظر القرار ٥٢/٢٠٠٤) على إثر طلب تقدمت به حكومة هاييتي. وكان الفريق أنشئ في الأصل في عام ١٩٩٩ للمساعدة في تنسيق عملية وضع برنامج طويل الأجل لتقديم الدعم للبلد.

ولاية الفريق وتكوينه

٢ - وفقا لمقررات المجلس ٣٢٢/٢٠٠٤ و ٢١١/٢٠٠٩ و ٢٦٧/٢٠٠٩ و ٢٠٧/٢٠١١ و ٢١١/٢٠١١، يضم الفريق الممثلين الدائمين لإسبانيا والبرازيل وبنن وبيرو وترينيداد وتوباغو وجزر البهاما والسلفادور وشيلي وفرنسا وكندا وهاييتي لدى الأمم المتحدة وممثل الولايات المتحدة لدى المجلس. ورأس الممثل الدائم لكندا لدى الأمم المتحدة الفريق منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. ووفقاً لما نص عليه المقرر ٣٢٢/٢٠٠٤، فإن رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والممثل الخاص للأمين العام لهايتي مدعوّان للمشاركة في اجتماعات الفريق.

٣ - وفي القرار ٢٨/٢٠١٠، قضى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتمديد ولاية الفريق الاستشاري المخصص لهايتي إلى حين انعقاد الدورة الموضوعية للمجلس في عام ٢٠١٢، لكي يتابع عن كثب تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الطويلة الأجل من أجل تعزيز الإنعاش والاستقرار والإعمار على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي لفترة ما بعد الكارثة في هاييتي ويقدم المشورة بشأنها، مع إيلاء اهتمام خاص لضرورة كفالة الاتساق والاستدامة في الدعم الدولي المقدم إلى هاييتي، بناء على الأولويات الإنمائية الوطنية الطويلة الأجل، على النحو الوارد في خطة عمل الحكومة للتعمير والتنمية الوطنية في هاييتي، وأكد ضرورة تفادي التداخل والازدواجية فيما بين الآليات القائمة. وفي المقرر ٢٦٨/٢٠١١، طلب المجلس إلى الفريق أن يقدم إليه تقريراً عن أنشطته دعماً للإنعاش والتعمير والتنمية في البلد، مع توصيات، حسب الاقتضاء، خلال دورته الموضوعية لعام ٢٠١٢.

عرض لأنشطة الفريق

٤ - لعن استند في معظم الاستنتاجات الواردة في هذا التقرير إلى حصيلة زيارة الفريق لهايتي في الفترة من ٢١ إلى ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٢، فإن الاجتماعات الأولية التي عقدها الفريق مع الممثل الخاص للأمين العام لهايتي ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي، ماريانو فرنانديز، ونائب الممثل الخاص للأمين العام والمنسق المقيم، نايجل فيشر،

وممثل برنامج الأغذية العالمي في هايتي وفرت أيضا معلومات وتحليلات هامة يسرت إعداد هذا التقرير.

٥ - وتمت زيارة الفريق للبلد بعد أسبوع من موافقة البرلمان على حكومة جديدة، بقيادة رئيس الوزراء لوران لاموث. ووضع هذا التعيين حدا لفراغ السلطة الذي خلفته استقالة رئيس الوزراء السابق غاري كونيل في شباط/فبراير ٢٠١٢ بعد أن قضى أربعة شهور في المنصب. وقبل ذلك في ذات السنة، ساهمت التراعات بين جهازي الحكومة التنفيذي والتشريعي في إيجاد بيئة متوترة وأعاقت تقدم الدعم الإنمائي للبلد. وإذا كان الفريق قد تابع هذه التطورات السياسية، فإن عدم وجود سلطات نظامية في مستويات حكومية رئيسية جعل عمله صعبا أحيانا. وأتاح تشكيل حكومة في أيار/مايو للفريق العودة إلى التواصل مع القادة الهايتيين وتقييم الحالة وآفاق التنمية في البلد.

٦ - ويقر الفريق بأن السكان الهايتيين لا يزالون يواجهون تحديات خطيرة. غير أنه شهد تقدما في التعافي من آثار الزلزال الذي ضرب البلد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، ولو في بيئة تتسم بالمشاكل والتهديدات الخطيرة، ومنها موسم الأعاصير، ووباء الكوليرا، والغموض السياسي، وتدهور أحوال الاقتصاد والمعونة على الصعيد الدولي.

٧ - ويود أعضاء الفريق أن يعربوا عن امتنانهم الخالص للسلطات الهايتية، بما في ذلك الرئيس، ميشيل مارتيلي، ووزيرة الاقتصاد والمالية، ماري كارميل جان - ماري، ووزيرة التخطيط والتعاون الخارجي، جوزيفا ريموند غوتيه، ووزير التجارة والصناعة، ويلسون لالو، وأعضاء البرلمان، لتبادل وجهات النظر معهم بصورة مفتوحة وبناءة. وإضافة إلى ذلك، يعرب الفريق عن امتنانه لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة لدعمها التواصل والمتفاني لعمل الفريق، وللسيد فرنانديز والسيد فيشر وفريقيهما المقتدر، وكذلك لفريق الأمم المتحدة القطري بأكمله، لما بذلوه من دعم ممتاز خلال الزيارة. وشمل برنامج أنشطة الفريق (انظر المرفق) عقد عدة اجتماعات مع طائفة واسعة من الفاعلين الوطنيين والدوليين من الحكومة والمجتمع المدني وكذلك تنظيم زيارة إلى كاب هايسيان ووانامينت.

ثانيا - الحاجة المستمرة إلى تقديم دعم إنمائي قوي ومتسق لهايتي في بيئة متغيرة

٨ - خلال المؤتمر الدولي للمانحين المعنون "نحو مستقبل جديد لهايتي" الذي عقد في نيويورك في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠، تعهدت الجهات المانحة بتوفير معونة بقيمة ٦,٥ بلايين دولار لهايتي لأنشطة تنفذ بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٢، منها ٥,٥ بلايين دولار تقريبا لدعم البرامج، و ١ بليون دولار تقريبا لتخفيف عبء الديون. ووفقا لمكتب المبعوث الخاص

للأمم المتحدة إلى هايتي، صرفت الجهات المانحة ٤٥ في المائة من هذه التبرعات المعلنة (أي ما مجموعه ٢,٤٨ بليون دولار) بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٢. وإضافة إلى ذلك، صرفت الجهات المانحة ٧٦٠,٥ مليون دولار لجهود الإنعاش من خلال مصادر تمويل غير مؤتمّر المانحين لعام ٢٠١٠.

٩ - وصرف ثلثا هذه الأموال في عام ٢٠١٠، وصرف ثلث واحد في عام ٢٠١١، وصرف مبلغ محدود جدا في مطلع عام ٢٠١٢. ومن الأهمية القصوى وقف انخفاض معدل صرف التبرعات المعلنة، والشروع في صرف النصف الثاني من الأموال المتعهد بها في نيويورك، وكفالة إنفاقها فعلا على الأرض. ومن الممكن أن ييسر بدء حكومة جديدة عملها تحركا إيجابيا في هذا الاتجاه.

الحاجة إلى دعم إنساني متواصل

١٠ - لا تشمل الأرقام الواردة أعلاه المساعدة الإنسانية، التي صرف لها ما يصل إلى ٣,٥ بلايين دولار في عام ٢٠١٠. وهذا الرقم يدل على حدوث موجة غير مسبقة من التضامن بعد الزلزال، غير أن تمويل الأنشطة الإنسانية في عام ٢٠١٢ لا يزال غير كاف. فلدى تقديم هذا التقرير كانت النسبة المصروفة من مبلغ ١٢٨ مليون دولار المطلوب في النداء الإنساني الموجه في عام ٢٠١٢ هي ٣٧ في المائة.

١١ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٢، لا يزال يعيش تحت الخيام ٣٩٠.٠٠٠ شخص. وهم في معظمهم أشخاص يعانون من الفقر المدقع المزمّن ممن ليست لديهم إمكانية توفير شروط السكن الأساسية. وعلاوة على الشواغل الإنسانية، تثير هذه الحالة تحديا إنمائيا جسيما. فبالإضافة إلى تدهور الأحوال المعيشية في المخيمات منذ انسحاب العديد من الفاعلين في المجال الإنساني، تدعو المخاطر الكامنة في موسم الأمطار والأعاصير، وحالات تفشي وباء الكوليرا التي قد تحدث نتيجة تلوث مصادر المياه إلى زيادة اليقظة.

١٢ - وإضافة إلى ذلك، يقدر أن ٣٨ في المائة من السكان الهايتيين (أي ٣,٨ ملايين نسمة) محرومون من الأمن الغذائي، وأن ٢٣ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة يعانون من نقص التغذية المزمّن. وعلى الرغم من هذا الوضع، يواجه برنامج الأغذية العالمي انخفاضاً في تبرعات المانحين لعملياته ويحتاج بالحاح إلى التمويل للإنفاق على برامجه للدعم، بما في ذلك برامجه للتغذية المدرسية، حتى نهاية عام ٢٠١٢.

١٣ - ويود الفريق تبليغ هذه الشواغل للجهات المانحة. ويتعين تلافي وقوع أزمة إنسانية كبرى يمكن أن تترتب عليها آثار مزعزعة للاستقرار وأن تضر بمكاسب التنمية. وبالإضافة

إلى ذلك، يشجع الفريق الأمم المتحدة على أن تنظر في آليات تنمية مناسبة وأشكال مساعدة ملائمة، بما في ذلك التأهب للكوارث، بغية التصدي لهذه المشاكل المستمرة التي لها عواقب إنسانية مزمنة.

التنسيق بين الجهات المانحة

١٤ - من التطورات الكبرى في الآونة الأخيرة انتهاء ولاية اللجنة المؤقتة لتعمير هايتي في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وهذا أثر على عملية صنع القرارات المتعلقة باستعراض واختيار مشاريع الإنعاش ذات الأولوية، فضلاً عن جهود التنسيق بين الجهات المانحة، التي سمحت بها اللجنة على أعلى مستوى سياسي. ونتيجة لإنهاء عمل اللجنة، ليس في استطاعة صندوق تعميم هايتي في الوقت الحالي الموافقة على منحصات جديدة من الأموال. غير أن حكومة هايتي بصدد مراجعة دليل صندوق التعمير حتى يستطيع الصندوق استئناف عمله. وقدمت منظمات دولية، وبخاصة فريق الأمم المتحدة القطري، إلى اللجنة مشورة تقنية هامة وانتدبت لها خبراء. ومن ثم من الهام عدم فقدان إرث اللجنة وإنشاء آليات متابعة هايتية مناسبة لكفالة فعالية المعونة المقدمة إلى هايتي.

١٥ - وفي هذا الصدد، عملت حكومة هايتي مع الشركاء الإنمائيين الرئيسيين على إنشاء هيكل وظيفي دائم لتنسيق المعونة يضم منتدى استراتيجياً للتداول مع الفاعلين الوطنيين والدوليين الرئيسيين، وإصلاح التنسيق القطاعي من خلال تعزيز الأفرقة القطاعية تحت قيادة الوزارات المختصة، وتشغيل نظام لتتبع المعونة تنكب وزارة التخطيط على وضعه بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وخلال زيارة الفريق، أعلن مكتب رئيس الوزراء عن موافقته على هذا الهيكل الجديد الذي سيحتاج إلى دعم قوي من الشركاء الدوليين بغية تعزيز القدرات والقيادات الهايتية. ويؤكد الفريق دور فريق الأمم المتحدة القطري، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في دعم استراتيجية متسقة لبناء القدرات بقيادة وزارة التخطيط بغية تفعيل هذه الآليات. ومن الهام أيضاً أن تشجع مجموعة الاثني عشر، التي تضم الشركاء الدوليين الرئيسيين الاثني عشر لهايتي، على اتباع نهج مشتركة بين المانحين لبناء قدرات الدولة.

دعم أولويات الحكومة والاتساق معها

١٦ - دعا الفريق مرارا وتكرارا إلى صرف جزء كبير من الدعم الدولي عبر قنوات حكومة هايتي من أجل الإسهام في تعزيز القدرات الوطنية. لكن للأسف لم يصغ لهذا النداء إلا قليلون إذ لم يصرف للحكومة باستخدام نظمها سوى ما قدره ١٦,٤ في المائة من جميع

الأموال المخصصة للإنعاش، وفق ما أفاد به مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة. ويقدر أيضا أن الوكالات المتعددة الأطراف تلقت ربع الأموال وتلقت المنظمات غير الحكومية والمتعاقدون والموردون الآخرون من القطاع الخاص قرابة ٥٠ في المائة. وصرف ما مجموعه ٢٩٩,٢ مليون دولار للحكومة عن طريق دعم الميزانية، أي ما يعادل ٩,٢ في المائة من إجمالي الأموال المخصصة للإنعاش. وينبغي بذل جهود خاصة لموازنة هذه الأرقام إذ يتعاقى جهاز الدولة الهايتية من الدمار الذي لحق به جراء الزلزال ويستطيع استيعاب المزيد من المساعدة. ويرحب الفريق بجعل فريق الأمم المتحدة القطري مسألة تعزيز قدرات الحكومة، بما في ذلك زيادة استخدام النظم والآليات الوطنية، إحدى أولوياته لعام ٢٠١٢ وكذلك في إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المتكامل الجديد لهايتي للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦.

١٧ - وقدمت وزيرة التخطيط في هايتي وموظفون كبار من الوزارة إلى الفريق المخصص الخطة الاستراتيجية لتنمية هايتي. وتهدف هذه الخطة، التي أعدها وزارة التخطيط، إلى جعل هايتي بلدا صاعدا بحلول عام ٢٠٣٠، وتوفر إطارا للتخطيط والبرمجة والإدارة بخصوص تقديم الدعم الإنمائي للبلد. وتمحورت المجالات المواضيعية الرئيسية حول رؤية طويلة الأجل وتوجهات استراتيجية. ويدعى الشركاء الإنمائيون إلى تقديم الدعم عن طريق البرامج والبرامج الفرعية التي حددت لكل مجال مواضيعي بغية ترشيد عمليات تقديم المعونة. ويستخدم فريق الأمم المتحدة القطري بالفعل هذا الإطار لتقديم الدعم. ويود الفريق أن يشجع جميع الشركاء الإنمائيين والمائحين على احتذاء هذا المثال.

١٨ - وأشار البرلمانيون، الذين اجتمع معهم الفريق خلال زيارته للبلد، إلى حاجة الفاعلين الدوليين إلى تعزيز دور الدولة الهايتية في صياغة وتنفيذ برامج المساعدة، ومن ثم تجنب عمليات موازية ومجزأة. ورئي أنه قد حان الوقت، في ضوء الوضع الجديد للعلاقات بين البرلمان والحكومة مع تولي فريق جديد مقاليد السلطة، لتعزيز التواصل النشط بين السلطتين وتيسير علاقات عمل مثمرة.

١٩ - ويعتقد الفريق أنه ينبغي تشجيع هذا النهج البناء أكثر، ويدعو الشركاء الإنمائيين إلى تقديم المساعدة المالية والتقنية اللازمة للبرلمان لتعزيز قدرته على أداء مهامه المتعلقة بالميزانية ومهامه التشريعية وغيرها بالشكل الملائم، بما في ذلك عن طريق لجان متخصصة. وفي هذا المنعطف الحاسم، يمكن أن تسهم هذه الجهود في زيادة الشفافية والشمول والمساءلة في الدعم الدولي المقدم للبلد. وينبغي ألا تفوت هذه الفرص.

المساءلة المتبادلة

٢٠ - يرجع بطء معدلات صرف البرامج الدولية في هايتي عادة إلى استمرار انعدام الثقة بين الجهات المانحة والسلطات الهايتية، المرتبط بالغموض السياسي ومحدودية القدرات في مجال إدارة المعونة. وعلم الفريق أن مناقشات جرت، في مطلع شهر شباط/فبراير ٢٠١٢، بين الحكومة، التي كان يقودها آنذاك السيد كونيل، ومجموعة الاثني عشر، أفضت إلى نشوء توافق في الآراء بشأن ضرورة العمل معا على وضع ميثاق للشراكة والمساءلة المتبادلة يبين مسؤوليات جميع الأطراف في تنفيذ وتنسيق برامج المعونة.

٢١ - ويشجع الفريق المخصص بقوة على وضع هذا الميثاق، الذي سيشجع، إلى جانب هيكل تنسيق المعونة السالف الذكر، بيئة مواتية لتسريع وتيرة صرف الجهات المانحة للترعات وسيحقق نتائج أحسن. ويزداد هذا الأمر أهمية نظراً لالتسام السياق الدولي بتباطؤ المساعدة الدولية مع زيادة التنافس على اجتذاب الدعم. وفي حين أن وزيرة التخطيط ستقود الحوار مع الشركاء الإنمائيين، فإن الفريق يقر بدور منسق الأمم المتحدة المقيم في تيسير هذه العملية ويدعو جميع الشركاء الإنمائيين إلى المشاركة فيها.

التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة في سياق التحول

٢٢ - زاد وجود الأمم المتحدة في هايتي، الذي يضم ٢٠ مؤسسة مقيمة^(١)، تعاونها الداخلي. وارتفع عدد البرامج المشتركة من برنامج واحد قبل الزلزال إلى ١١ برنامجاً حالياً، بمبلغ إجمالي قدره ٢٧٤ مليون دولار، يمول ستة منها من خلال صندوق تعمير هايتي. وتم تمديد الإطار الاستراتيجي المتكامل، الذي أعد أصلاً في عام ٢٠١٠، حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، ويتوقع الانتهاء في المستقبل القريب من وضع إطار استراتيجي جديد للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦، سيضم أولويات تتعلق بالمجال الإنساني والتنمية والاستقرار دعماً للخطة الجديدة للحكومة، ليحل محل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وسيتناول الإطار الاستراتيجي المتكامل الجديد جانبيين هاميين في السياق الجديد للتحول، وهما الالتزام بزيادة

(١) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛ منظمة العمل الدولية؛ صندوق النقد الدولي؛ المنظمة الدولية للهجرة؛ برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؛ مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية؛ منظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛ هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؛ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛ صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ البنك الدولي؛ برنامج الأغذية العالمي.

التركيز على تعزيز المؤسسات الهايتية وتخصيص الموارد لذلك والدمج التدريجي لوجود البعثة وتصفيتهما اللاحقة حسب الظروف على الأرض.

٢٣ - ويود الفريق المخصص أن يشكر فريق الأمم المتحدة القطري على تنظيم معرض خلال زيارته للبلد، حيث عرضت كل مؤسسة أنشطتها في هايتي. وأتاحت هذه المناسبة المفيدة للغاية والمعدة إعدادا جيدا للفريق تكوين نظرة شاملة عن عمل الفريق القطري، الذي يشمل أنواع شتى من الأنشطة (مثل التعمير، ومشاريع الدعم المجتمعي، والمشورة في مجال السياسات) في كافة مجالات التنمية الرئيسية. واكتسب الفريق معرفة أفضل بالمسائل الشاملة ومجالات البرمجة المشتركة في إطار المنظومة.

٢٤ - ويقتضي تعزيز المؤسسات الهايتية استكشاف سبل مبتكرة للعمل بشكل مشترك على تيسير مشاركة السلطات المحلية والمواطنين في تحديد الأولويات وتوفير الموارد. فعلى سبيل المثال، انتدبت منظومة الأمم المتحدة للوزارات الحكومية والسلطات المحلية في عام ٢٠١١ ما مجموعه ٨٣٥ موظفا (٨٠ في المائة منهم هايتيون و ٢٠ في المائة دوليون). غير أنه تم مواجهة بعض القيود من قبيل الافتقار إلى الموارد لزيادة وجود الأمم المتحدة الدائم على صعيد المقاطعات ومحدودية الحوافز والآليات المتاحة للأمم المتحدة لتعزيز القطاع الخاص الهايتي. ويدعم الفريق الجهود المبذولة من جانب الفريق القطري لمواجهة هذه التحديات ويدعو إلى مساندة مناسبة من جانب مؤسسات الأمم المتحدة لإتاحة توسيع نطاق هذه الأنشطة الميدانية.

٢٥ - ويقوم المنسق المقيم بدور هام في تشجيع وتنظيم مثل هذه الأنشطة المشتركة الابتكارية. ولذلك يعتبر الفريق أن من الهام أن تمنح هياكل المنسق المقيم الوسائل اللازمة للحفاظ على هذه الأنشطة. وهذا يزداد أهمية في ظل الدمج الممكن للبعثة الذي قد يؤدي إلى تولى فريق الأمم المتحدة القطري مزيدا من الأنشطة خارج بور - أو - برانس.

٢٦ - ووضعت أنشطة ذات صلة للتعاون والتكامل بين البعثة والفريق القطري من قبيل خطة عمل مشتركة للانتعاش تخص البرامج الرئيسية في مجال سيادة القانون. وجدير بالإشادة أيضا قيام تعاون بين البعثة وبرنامج الأغذية العالمي في مجال التخطيط والعمليات المشتركة المتعلقة باللوجستيات والاتصالات يركّز على التأهب للطوارئ ومواجهتها. ولا يستثني زيادة القدرات الوطنية الحاجة إلى أنشطة إنسانية طارئة في هايتي، نظرا لاستمرار أخطار الكوارث الطبيعية وغيرها من الأزمات التي تخلف آثارا مدمرة على السكان الضعفاء أصلا. ولذلك، يشجع الفريق على وضع برامج الطوارئ بحيث تنفذ عبر هياكل الحكومة وتوسعها قدر الإمكان.

٢٧ - وأبلغ الفريق بمفهوم البعثة الجديد الذي تنكب البعثة على إعداده والذي يشمل مجموعة من المعايير التي ستكون أساسا لخطة للدمج و خارطة طريق لنقل ممرحل للمهام إلى مؤسسات الدولة، بدءا بالمقاطعات القليلة المخاطر وحسب الظروف السائدة على الأرض. ويشجع الفريق هذه الخطوات التي تسير في الاتجاه الصحيح مع العلم أنها لن تسفر عن نتائج إلا على الأمدين المتوسط والطويل نظرا لمواطن الضعف الهيكلية على الأرض.

ثالثا - تعبئة الجهات صاحبة المصلحة في هايتي من أجل التنمية

٢٨ - لن ترى نتائج الطرائق المحسنة للدعم الإنمائي النور إلا بمشاركة الجهات الوطنية صاحبة المصلحة وتمكينها من الاستفادة الكاملة من المساعدات المقدمة. ولقد عقد الفريق اجتماعات مع فئات مختلفة من الجهات الفاعلة من أجل تقييم دورها في عملية التنمية.

ضمان الزخم لتوفير الدعم للقطاعات الوطنية ذات الأولوية

٢٩ - استعرض الفريق القطاعات التي قررت السلطات الهايتية منحها الأولوية للإعمار والتنمية، وهو يعرب عن رضاه على الاتساق الذي اتسمت به جهود الترويج لها منذ زيارته الأخيرة، بما في ذلك إعلان السياسة العامة الذي أدلى به رئيس الوزراء أمام برلمان هايتي في أيار/مايو ٢٠١٢. فإلى جانب الفئات الأربع التي حددها السيد مارتيلي في العام الماضي، وهي التعليم والعمالة والبيئة وسيادة القانون، التي يتواصل الترويج لها بوصفها مجالات رئيسية للعمل، أضيفت فئة خامسة بوصفها عنصرا رئيسيا في برنامج الإنعاش، وهي الطاقة.

٣٠ - وهذا بعد رئيسي فعلا لتحقيق التنمية المستدامة في هايتي، وشرط لتحسين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة، ولا سيما تنمية القطاع الخاص على الصعيد الاقتصادي، وتحسين الظروف المعيشية للسكان المحرومين على الصعيد الاجتماعي، ومعالجة الشواغل البيئية، نظرا لحدة ظاهرة إزالة الغابات التي تسود في البلاد (حيث لا يزيد الغطاء الحرجي على ٢ في المائة من المساحة البرية).

٣١ - وفي مجال التعليم، شُرِع في تنفيذ البرنامج الذي أطلقه السيد مارتيلي بهدف تحقيق زيادة كبيرة في نطاق التعليم العام المجاني. وأبلغ الفريق بإحراز تقدم، رغم عدم توثيق ذلك بمعلومات دقيقة عن المستفيدين ومستوى الدعم المالي المقدم. ويثير هذا الأمر مسألة رصد وتقييم البرامج، ولا سيما البرامج الواسعة النطاق، مثل برنامج التعليم، وضرورة اعتماد أدوات من أجل توجيه العمل وكفالة المساءلة أمام دافعي الضرائب في الداخل والجهات المانحة الدولية. وهذا الأمر متصل بإصلاح الإدارة العامة، وهو المسعى الرئيسي الذي يتعين

على الحكومة أن تأخذها على عاتقها، بدعم من شركائها في التنمية، من أجل تحقيق نتائج ملموسة لمصلحة السكان.

٣٢ - ومن المقرر إنشاء جامعة للتدريب المهني ستغطي مجالات متنوعة (مثل مصائد الأسماك، والزراعة، وأعمال البناء، والميكانيك، إلخ) في بور - أو - برانس وكل محافظة من المحافظات، من أجل تزويد الجهات الفاعلة الاقتصادية بقوى عاملة مدربة. وسيعتمد الجزء المتعلق بالعمالة في استراتيجية الرئيس اعتمادا كبيرا على القدرة على إطلاق العنان لإمكانات القطاع الخاص والسماح بإيجاد فرص العمل، وهو مجال لوحظ فيه الزخم أيضا.

آفاق متجددة للقطاع الخاص

٣٣ - ليست الدعوة إلى الاستفادة من القطاع الخاص بوصفه قوة دافعة للتنمية أمرا جديدا في هايتي. ففي عام ٢٠٠٩، نشر تقرير اقترحت فيه استراتيجية للإسراع بتحقيق الأمن الاقتصادي بالتركيز على القطاع الخاص^(٢). وفي العام نفسه، شكل رئيس البلد حينذاك، رونيه بريفال لجنة رئاسية معنية بالقدرة التنافسية بهدف تعزيز القدرة على مباشرة الأعمال الحرة وتكوين الثروة. ومستوى اشتراك القيادة الهايتية الجديدة في هذا المجال من مجالات الاستراتيجية الإنمائية قوي بشكل خاص ويستند في ذلك إلى حقيقة أن العديد من الوزراء يتمتعون بخبرة مهنية متميزة في القطاع الخاص. ولقد أصبحت الجملة التي قالها رئيس الوزراء، ومفادها أن "أبواب هايتي مفتوحة أمام قطاع الأعمال"، شعارا للسلطات الحالية لجذب المستثمرين، في حين أن الهدف العام للاستراتيجية الإنمائية هو جعل هايتي بلداً صاعداً بحلول عام ٢٠٣٠. ويرحب الفريق بهذا الطموح، وباستعداد الحكومة للعمل بصفة محفز للاستثمار الخاص.

٣٤ - وتمثل المناطق الاقتصادية المتكاملة، التي تشمل مناطق صناعية ومرافق نقل، إحدى طرائق تحويل هذه الرؤية إلى واقع عملي. ولقد زار الفريق منطقة تجارة حرة تقع بالقرب من واناميت، في شمال شرق هايتي، وتوظف ٦ ٥٠٠ عامل في صناعة النسيج من خلال نموذج أعمال الإنتاج المشترك الذي وضعته مجموعة صناعية من الجمهورية الدومينيكية. ومن المقرر بناء مصنع جديد ومدرسة تدريبية ثانية للعاملين المتقدمين حديثا. وثمة منطقة صناعية مماثلة قيد الإنشاء في كاراكول، التي تقع أيضا في المقاطعة الشمالية، ويمكن فيها تشغيل ١٥ ٠٠٠ عامل. ويبدو من المستصوب التنسيق، لدى إنشاء هذا المرفق المقرر الجديد، مع منطقة

(٢) بول كولبي، "هايتي: من الكارثة الطبيعية إلى الأمن الاقتصادي"، تقرير معد للأمم المتحدة (قسم الاقتصاد، جامعة أكسفورد، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩).

التجارة الحرة في وانامينت لكفالة أن يوفر كلا المشروعان فوائد مستدامة على صعيد التنمية الاقتصادية.

٣٥ - ويسهم كثيرا في تحقيق هذا الزخم منح المنتجات الهايتية معاملة تفضيلية بموجب قانون توفير الفرص لهايتي في نصف الكرة الغربي من خلال قانون تشجيع الشراكات الذي سنه كونغرس الولايات المتحدة. ومن خلال هذا التشريع، يسمح للملابس "المصنوعة في هايتي" أن تدخل السوق الأمريكية مع إعفائها من الرسوم بغض النظر عن أصل الغزول والأقمشة المستخدمة، التي تأتي من آسيا على نحو متزايد، ويمكن إنهاء صنعها في الجمهورية الدومينيكية وشحنها مباشرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها "منتجات هايتية".

٣٦ - وتمثل هذه المناطق الصناعية بديلا للأنشطة الزراعية وتوفر للعاملين فرصة للحصول على أجور منتظمة حتى لو كانت منخفضة إلى حد ما. ومع أن مساهمتها في إيجاد فرص العمل محدودة (إذ يقدر العدد بنحو ٥٠.٠٠٠)، فإنها تشكل حافزا لتحسين مرافق النقل والبنية التحتية في المنطقة، كما يتضح من شق الطريق الجديد بين وانامينت وكاب هاييسيان بتمويل من الاتحاد الأوروبي، والمطار الدولي المقرر بناؤه في لو كاب، استجابة للتوصيات التي قدمتها اللجنة الرئاسية المعنية بالقدرة التنافسية المنشأة في عام ٢٠٠٩.

٣٧ - وأعرب ممثلو القطاع الخاص في هايتي، الذين اجتمع بهم الفريق المخصص خلال الزيارة التي أحرأها، عن نفاذ صبرهم إلى حد ما حيال عدم تحقق تحسن ملموس في البيئة التي تباشر فيها الأعمال التجارية المحلية. ولذا فقد حان الوقت لتنفيذ الاقتراحات التي قدمت منذ عام ٢٠٠٩ لتشجيع الجهات الفاعلة في قطاع الأعمال على توسيع نطاق أنشطتها، وللترويج بفعالية لمباشرة الأعمال الحرة في أوساط الشباب. ويتطلب ذلك مجموعة واسعة من التدابير الإدارية وغيرها، بما في ذلك إيجاد آليات تحكيم جديدة، وتحسين إجراءات الاشتراء المحلية، وتوفير قطاع تأمين تتوفر فيه الكفاءة والأنظمة المناسبة. ويمكن عبر إحراز تقدم سريع في بعض هذه القضايا إعطاء إشارات مشجعة مفادها أن التغيير قادم.

إطلاق العنان لإمكانات المجتمع المدني في بور - أو - برانس والمحافظات

٣٨ - تتمثل إحدى خصائص هايتي في مجتمعها المدني الحيوي الذي يمكن أن يكون رصيذا قويا لتنمية البلد. ويرى الفريق علامات مشجعة في التقدم المحرز في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وهو مجال كانت جماعات المجتمع المدني فيه قوية للغاية تقليديا. وقد عيّنت الحكومة الجديدة نساء في ٤٠ في المائة من المناصب التي تشغل بالتعيين. وفي عملية مراجعة الدستور، تم إقرار مادة تقضي بمنح النساء حصة ٣٠ في المائة من عدد الممثلين في المناصب العامة، وهو مطلب قدمه العهد قدمته المجموعات النسائية إلى الفريق في الماضي. واعتمد

مجلس الشيوخ أخيرا في نيسان/أبريل من هذا العام مشروع القانون المتعلق بالأبوة المسؤولة، الذي كان مجلس النواب قد اعتمده في عام ٢٠١٠. ويوفر القانون الجديد إطارا قانونيا يفرض على الآباء تحمل المسؤولية عن أولادهم وتحسين أوضاع الأسر التي ترعاها الأم لوحدها (٤٧ في المائة من الأسر الهايتية) التي كثيرا ما تواجه صعوبات اقتصادية هائلة. وتمثل هذه الخطوات التقدمية اعترافا بأهمية كفاح المجموعات النسائية في هايتي، ومصدرا للأمل في استمرار تحسين إمكانيات كسبهن للرزق. وعلى النحو الذي دعا إليه الفريق سابقا، من الممكن أيضا أن ينظر المجلس التشريعي الجديد في مشاريع قوانين أخرى مدرجة على جدول أعمال البرلمان تتعلق بوضع المرأة، مثل القوانين المتعلقة بالعمل في المنازل، والاعتراف بالمعايشة بالتراضي، بوصفها مسائل تتسم بالأولوية.

٣٩ - وما زال معظم النساء في المناطق الريفية يعشن في ظروف هشة للغاية. ويدعو هذا الوضع إلى التعبئة لدعم المجتمعات الريفية، التي تمثل غالبية السكان في هايتي والتي توفر الإنتاج الزراعي ذا الأهمية الأساسية لاقتصاد البلد. ولقد أعربت الجهات التي تحاور معها الفريق في المحافظات، بما في ذلك رئيس أساقفة كاب هايسيان، عن رأي مفاده أن الزلزال المدمر الذي وقع في عام ٢٠١٠ قد ركز الاهتمام والدعم على منطقة بور - أو - برانس، وذلك على حساب المحافظات، الأمر الذي أدى إلى تدهور الظروف المعيشية فيها، فضلا عن استمرار غياب أي تحسن في الوضع الأمني العام. ورغم التأكيد على الحاجة إلى تطبيق اللامركزية في أعقاب الكارثة، ودعوة الفريق إلى ذلك، فإن التقدم الملموس المحرز حتى الآن كان ضئيلا جدا. ويعد انعقاد مجلس الوزراء مؤخرا في مدينة كاب هايسيان، للمرة الأولى في تاريخ البلد، إشارة جديرة بالترحيب تدل على أن الفريق الجديد في السلطة يرغب في طي صفحة جمهورية بور - أو - برانس والانخراط في رؤية أوسع وأكثر توازنا للتنمية في البلاد. ويشجع الفريق هذه الجهود.

٤٠ - وما زال يتعين أداء الكثير لاستعادة ثقة السكان في قدرة جهاز الدولة الهايتية على حل مشاكلهم، لا سيما في المحافظات، ولوضع حد للشعور السائد بعدم وجود سلطة مؤسسية تسيطر على الوضع على أرض الواقع. ويدل تعيين نائبي وزير، يضطلعان بالمسؤولية عن شؤون الريف وحقوق الإنسان ومكافحة الفقر المدقع، على وجود استعداد لمعالجة التهميش الاجتماعي، وتأكيد دور الدولة في هذا الصدد. وينبغي أيضا، من خلال أنشطة بناء القدرات، مساعدة مجموعات المجتمع المدني التي كانت قد أبدت ميلا إلى الانقسام إلى هياكل صغيرة. وفي هذا السياق، تعد الجهود التي تبذلها السلطات الهايتية والشركاء الإنمائيون، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من أجل تدريب جماعات المجتمع المدني وإشراكها في التأهب للكوارث، تطورات جديرة بالترحيب.

٤١ - ويؤدي وجود الأمم المتحدة في هايتي دوراً قيماً في إشراك المجتمعات المحلية في عمليات التنمية. فعلى سبيل المثال، من خلال العمل مع المجتمعات المحلية في برنامج التغذية المدرسية، أدى برنامج الأغذية العالمي دور المحفز على منح صغار المزارعين فرص الوصول إلى الأسواق. وأدت البعثة أيضاً، من خلال وجودها في جميع أرجاء البلد، دوراً مهماً في توفير وتيسير الدعم على الصعيد المحلي، حسبما شهدته الفريق في شمال البلد. ولذا يؤكد الفريق مجدداً ضرورة كفاءة التعويض عن أي تغيير في حجم البعثة وأدائها بتعزيز وجود الجهات الإنمائية الفاعلة التابعة للأمم المتحدة وغيرها في المحافظات المعنية.

رابعاً - سيادة القانون بوصفها عنصراً من عناصر الدعم الإنمائي وشرطاً من شروطه

٤٢ - سيادة القانون إحدى الأولويات الخمس التي حددها الرئيس ورئيس الوزراء. وبالنظر إلى تاريخ هايتي الحديث، الذي يتسم بعدم الاستقرار السياسي وأثره على تقديم الدعم الإنمائي، أصبحت مسألة سيادة القانون ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنقاش الدائر حول المساعدة الدولية.

الانفراج المؤسسي الذي طال انتظاره

٤٣ - إن التفاعل المثمر بين السلطات الثلاث شرط مسبق لاحترام سيادة القانون. وتشهد موافقة كلا مجلسي البرلمان على رئيس الوزراء أسبوعاً قبل زيارة الفريق على تحسن العلاقات بين جهازي الحكومة التنفيذي والتشريعي. وقد أعلن الرئيس والبرلمانيون للفريق عن استعدادهم للعمل سوياً من أجل تحسين الأحوال المعيشية للشعب الهايتي. وسيجري اختبار قدرتهم على الوفاء بالوعود وتحقيق النتائج خلال الشهور المقبلة. وفي حين سيتم فحص قدرة الحكومة على وضع وتنفيذ السياسات العامة، يُنتظر من البرلمان أيضاً أن يتخذ إجراءات بشأن عدد أكبر من مشاريع النصوص التشريعية مما كان يفعل إلى حد الآن (ما بين ١٠ و ١٢ في السنة). وقد دعا برلماني اجتمع معه الفريق إلى اعتماد اتفاق للاستقرار السياسي من أجل استدامة هذه الجهود. وإضافة إلى ذلك، ينبغي الأخذ في الاعتبار أن أداء المؤسسات لوظائفها في نظام دستوري يتمحور حول سلطة تشريعية ذات مجلسين و جهاز تنفيذي ثنائي الرئاسة يتوقف أيضاً على العلاقات داخل كل سلطة، أي بين مجلس الشيوخ ومجلس النواب، وبين الرئيس ورئيس الوزراء.

٤٤ - وعندما اجتمع الرئيس مع الفريق في نهاية أيار/مايو، أعلن أنه على وشك نشر التعديلات الدستورية التي ظلت معلقة لمدة سنة. وفي ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢، في حفل

أقيم في القصر الوطني بحضور رؤساء الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ والمحكمة العليا، ألقى السيد مارتيلي مرسوما رئاسيا سابقا وبعث تعليمات إلى الصحافة الوطنية بنشر دستور هاييتي بصيغته المعدلة في ٩ أيار/مايو ٢٠١١.

٤٥ - ولهذا القرار آثار بالغة على مؤسسات سيادة القانون في هاييتي. ويمكن نشر الدستور من إنشاء مجلس انتخابي دائم يحل محل المجلس المؤقت الذي كان أداؤه محل انتقادات متكررة. وأبلغ الرئيس الفريق أن انتخابات البلديات والانتخابات التشريعية الجزئية ستعقد في الوقت المناسب، وربما في تشرين الثاني/نوفمبر. ويدرك الفريق أن هذه الانتخابات معقدة جدا من الناحية التقنية، إذ إن ما يزيد عن ٣٠ ٠٠٠ مرشح سيتقدمون لشغل شتى أنواع المناصب في المجالس المحلية والبلدية، وكذلك مناصب العمدة والشيوخ. ولذلك يستلزم الأمر تعبئة جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة لضمان التحضير الملائم للانتخابات.

٤٦ - ويلاحظ الفريق أيضا أن الدستور المعدل لم يعد يشترط موافقة البرلمان على رئيس الوزراء المعين، وهو تبسيط يتيح للجهاز التنفيذي مزيدا من المرونة ويمكن أن يساهم في تفادي التأخيرات والمآزق المؤسسية في المستقبل.

التقدم المحرز بخصوص المؤسسات القضائية

٤٧ - وتمكن التعديلات الدستورية أيضا من إنشاء مجلس دستوري يكفل تطابق القوانين في المستقبل مع الميثاق الأساسي للأمة. وسيفتح المجلس الأعلى للسلطة القضائية حالما تفرغ وزارة العدل والأمن العام من فحص ملفات أعضائه، وهو أمر بالغ الأهمية لاستقلال الجهاز القضائي وأدائه لوظيفته بصورة ملائمة. ويجدر بالإشارة أن السيد مارتيلي عين، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، رئيس المحكمة العليا، بعد أن ظل هذا المنصب شاغرا لسنوات، وهو الذي سيضطلع برئاسة المجلس الأعلى. كما أدى اليمين أربعة قضاة جدد في المحكمة، التي ستستأنف عقد الجلسات والاضطلاع بدور نشط في النظام القضائي، بعد أن يتم شغل المنصب الشاغر المتبقي بها.

٤٨ - ويشيد الفريق بالقرارات المتخذة لكفالة أداء أهم مؤسسات سيادة القانون لوظائفها. وهذا يستحق الترحيب به خاصة بعد سلسلة تعيينات واستقالات وزراء العدل والمدعين العامين الرئيسيين في بور أو برانس خلال فترة الستة أشهر الأخيرة، التي أضعفت قطاع العدالة. ويدرك الفريق أيضا أن أداء هذه الهيئات لوظائفها بطريقة سليمة، وخاصة المجلس الأعلى للسلطة القضائية، يقتضي دعما فعالا من الخدمات الإدارية وخدمات السكرتارية. ولذلك يدعو الفريق السلطات الهايتية إلى أن تعمل، بدعم من الشركاء الدوليين، حسب الاقتضاء، على مد هذه الهيئات بما يكفي من الموارد المادية والمالية.

٤٩ - وأثناء زيارة الفريق سجن كاب هاييسيان، الذي تبلغ نسبة المحتجزين على ذمة المحاكمة به ٧٠ في المائة من مجموع السجناء (وهي نسبة تطابق المعدل الوطني)، وقف الفريق على التحديات التي تواجه إدارة مؤسسات إنفاذ القانون في هايتي والاستجابة للاحتياجات الإنسانية الأساسية فيها، مثل توفير المياه. وفي حين أن الشركاء الإنمائيين كثيرا ما ينسون هذا الجانب من جوانب سيادة القانون، فإنه عنصر أساسي في النظام الجنائي يستحق أن يولى اهتماما يساوي الاهتمام بالمؤسسات القضائية. ويشيد الفريق بالدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي إلى نظام السجون في جميع أنحاء البلد، ويدعو الأطراف الأخرى المعنية بالتنمية إلى النظر في دعمه أيضا. كما يشجع البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تعميق تعاونهما لدعم قطاع العدالة.

٥٠ - ولا تتعلق سيادة القانون بمسائل العدالة الجنائية فحسب، بل إن إصلاح القانون المدني أمر أساسي أيضا. وفي هذا الصدد، يجدد الفريق نداءه من أجل إنشاء نظام لتسجيل الأراضي لتعزيز أمن حيازتها. ويزداد هذا الأمر أهمية نظرا لأن الإغلاق التدريجي لمخيمات المشردين في بور - أو - برانس يتطلب تحديد حالة شغل الأراضي قبل وقوع الزلزال.

٥١ - وإضافة إلى ذلك، بما أن هايتي ترمي إلى اجتذاب المستثمرين، وكجزء من الجهود في مجال سيادة القانون، ينبغي التشجيع على اعتماد تشريعات تتصل بتيسير الاستثمارات وآليات التوفيق، وهي تشريعات وآليات قد تكون موجودة لكنها في الغالب لا تستخدم استخداما كافيا. ويجدر بالذكر أيضا أن الاعتراف بالجنسية المزدوجة في الدستور المعدل، وهو اعتراف طال انتظاره، يحتمل أن يزيد استثمارات الهايتيين المقيمين بالمهجر، مما سيتطلب تحسين الممارسات التجارية.

تعزيز الشرطة الوطنية الهايتية

٥٢ - زار الفريق أكاديمية الشرطة واجتمع مع مديرها، وكبار موظفيها الآخرين، ومسؤولي شرطة الأمم المتحدة المتمركزين في الأكاديمية، وتم إبلاغه بالآفاق المشجعة لتطوير الشرطة الوطنية الهايتية. وحسب خطة التطوير للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، من المتوقع أن يبلغ قوام الشرطة الوطنية الهايتية ١٥ ٠٠٠ ضابط بحلول نهاية الفترة، وهو ما يتطلب تجنيد وتدريب ١ ٢٠٠ ضابط في السنة.

٥٣ - وبغية مسايرة الوتيرة السريعة لتطور هذه المؤسسة، يمثل التمويل الملائم أولوية لجميع فروع الشرطة الوطنية الهايتية، بما في ذلك مشتريات الأسلحة النارية والدخيرة، والتدريب ومختبر الأدلة الجنائية، والمرافق الطبية لإصدار شهادات الأهلية الصحية لمرشحي الشرطة الوطنية الهايتية. ويكتسي الدعم المستمر المقدم من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في

هايتي ومن الشركاء الثنائيين أهمية قصوى من أجل مواكبة التجنيد والانتشار ووضع برامج لتدريب المفتشين والمفوضين.

٥٤ - وذكرت السلطات العليا في الشرطة الوطنية الهايتية أنه رغم أن ظروف العمل صعبة أحيانا، فإن المعنويات عالية. وأفاد أن ما يسمى الجماعات شبه العسكرية، التي كثيرا ما يتسلل إلى داخلها مجرمو الحق العام، والتي احتلت بعض الفضاءات العامة في المدينة خلال فصل الربيع، ليس من شأنها أن تثير الاضطراب في صفوف الشرطة. وتظل المؤسسة قوية طالما أمكنها أن تعول على دعم شركائها. وعلاوة على ذلك، تعتبر قوات إضافية مكلفة بأمن السواحل والحدود ضرورية من أجل التصدي لشبكات التهريب التي تكثرت في المنطقة.

٥٥ - وأفادت أيضا أنه، في بلد له مؤسسات ضعيفة وصغيرة الحجم في معظم الأحيان، اكتسبت الشرطة الوطنية الهايتية حجما محترما وانخرطت في دينامية توطيد وتوسع مشجعة جدا، وذلك بفضل التعاون الوثيق مع شركاء البلد. ومن المهم اليوم الحفاظ على هذا الزخم وتركيز الجهود على تنفيذ خطة الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦.

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

٥٦ - بعد عامين من وقوع الزلزال المدمر، قطعت هايتي شوطا طويلا. فقد أحرز تقدم واضح في إزالة الأنقاض وإعادة بناء المنازل وإعادة النازحين إلى بيوتهم. وفي بيئة صعبة اتسمت بالكوارث الطبيعية المتكررة وتفشي وباء الكوليرا ونقص المساعدات الدولية بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، أظهر الشعب الهايتي قدرته على إيجاد حلول للمشاكل الحادة. وقد قام المجتمع الدولي بدور مهم في دعم البلد في هذه المساعي. وعلى المستوى السياسي، أصبحت لدى هايتي حكومة تؤدي عملها واتخذ الرئيس قرارات مهمة لتحسين الجهاز المؤسسي والمساعدة على ترسيخ دعائم سيادة القانون.

٥٧ - وكل هذه الخطوات الإيجابية هي شروط ضرورية لتحسين الوضع على المدى الطويل. لكنها لن تكون كافية إذا لم تقم جميع الجهات الفاعلة الهايتية بجهود إضافية ومستمرة، بدعم من شركائها الدوليين. وقد تكون هايتي في خضم عملية تطبيع، لكن ضعف المؤسسات العامة وانتشار الفقر على نطاق واسع ووجود العديد من نقاط الضعف وتاريخها الطويل المتسم بعدم الاستقرار السياسي أموراً تستدعي أن تظل هايتي تحتل صدارة جدول الأعمال الدولي، مع تزويدها بمستويات مناسبة من الدعم. ومن شأن خفض المساعدة لهايتي في هذه المرحلة أن يعرض المكاسب التي تحققت مؤخرا للخطر.

٥٨ - ويظل الوجود القوي للأمم المتحدة على الأرض، الذي يتخذ شكل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري، أمراً ضرورياً، في ظل نقل تدريجي للكفاءات من الواحدة إلى الأخرى. ومن المتوقع أيضاً أن تقوم منظومة الأمم المتحدة بدور رائد في تشجيع جميع الشركاء على دعم ما وضعتة الحكومة من خطط التنمية وما حددته من أولويات في هذا المجال. وعلى الصعيد الحكومي الدولي، يمكن النظر في إشراك لجنة بناء السلام في الحالة السائدة في هايتي بغية تقدير ما ستُضيفه من قيمة مضافة على الآليات والولايات القائمة.

٥٩ - وتيسيراً للإحالة، تُخصت بعض التوصيات الواردة في متن التقرير أدناه لينظر فيها المجلس.

٦٠ - وللحفاظ على جهود إنعاش هايتي وتعميرها والمشاركة في تنميتها الطويلة الأمد، يشجّع الفريق الشركاء في تنمية هايتي على ما يلي:

(أ) تجديد التزامها بالتعهدات التي قطعت في المؤتمر الدولي للمانحين الذي عقد في نيويورك في آذار/مارس ٢٠١٠، وتسريع صرف المدفوعات تماشياً مع الالتزامات التي قطعت في المؤتمر، وحشد أموال جديدة؛

(ب) الاستجابة العاجلة للنداء الداعي إلى تمويل المراجعة المتعددة السنوات للنداء الإنساني الموحد لعام ٢٠١٢، لا سيما في المجالات ذات الأولوية مثل المياه والصرف الصحي ومجموعي إدارة المخيمات والملاجئ، وكذلك الأنشطة التي سيضطلع بها برنامج الأغذية العالمي حتى نهاية السنة وما بعدها؛

(ج) اعتماد الخطة الاستراتيجية لتنمية هايتي التي وضعتها وزارة التخطيط والتعاون الخارجي الهايتية كإطار للدعم الذي تقدّمه الجهات المانحة؛

(د) الانخراط في هيكل الجهات المانحة الجديد لتحقيق الفعالية في المعونة المقدمة إلى هايتي، بما في ذلك من خلال تمكين الوزارات الهايتية من قيادة أعمال اجتماعات الموائد المستديرة القطاعية؛

(هـ) تبادل البيانات في الوقت المناسب وبطريقة دقيقة بمساعدة نظام تتبع المعونة الذي استحدثته وزارة التخطيط بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

(و) ضمان أن تنفّذ السلطات الهايتية بصفة مباشرة نسبة مئوية معينة من المشاريع والتمويلات ذات الصلة، مع تخصيص مستوى متناسب من الدعم لبناء القدرات

من خلال توفير التدريب والتوجيه لموظفي الخدمة المدنية، وبدعم مباشر من الميزانية و/أو التمويل الموجه من خلال الأنظمة الحكومية؛

(ز) تقديم الدعم إلى البرلمان لمساعدته على القيام بمهامه فيما يتعلق بالميزانية والتشريع والرقابة وغيرها على نحو كاف، بما في ذلك ما يتعلق بفعالية المعونة المقدمة إلى هايتي؛

(ح) تقديم الدعم المناسب للأعمال التحضيرية للانتخابات المحلية والبلدية والتشريعية الجزئية المقبلة؛

وعلى وجه الخصوص، فإن منظومة الأمم المتحدة مدعوة إلى ما يلي:

(ط) القيام بدور رائد في توفير الدعم التقني، من خلال فريق الأمم المتحدة القطري، وبصفة خاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لتفعيل آليات تنسيق المعونة؛

(ي) توفير الوسائل اللازمة لهياكل المنسق المقيم لضمان التعاون والتكامل بين الأنشطة فيما بين كيانات الأمم المتحدة، والتخطيط لاحتمال تسليم بعثة الأمم المتحدة بعض الأنشطة التي تقوم بها إلى فريق الأمم المتحدة القطري، بما في ذلك في المحافظات؛

(ك) كفالة تقديم دعم مناسب من قبل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها لمكاتبها في هايتي وذلك للسماح بتوسيع نطاق الأنشطة في المحافظات وزيادة العمل مع القطاع الخاص الهايتي؛

(ل) وضع خطة للدمج وخطوة طريق للنقل المرحل للمهام من الأمم المتحدة والجهات الدولية الفاعلة الأخرى إلى مؤسسات الدولة، بدءاً بالمقاطعات القليلة المخاطر؛

(م) إشراك وتدريب فئات المجتمع المدني في مجال أنشطة المساعدة التقنية، مثل تلك التي تُنفذ للتأهب للكوارث، من أجل جعلها عناصر حقيقية للتغيير والتنمية؛

ويود الفريق أيضاً أن يوجّه انتباه السلطات الهايتية إلى الحاجة إلى ما يلي:

(ن) استحداث الأدوات الكفيلة برصد وتقييم البرامج الحكومية الكبيرة الحجم، مثل برنامج التعليم الذي أنشأه الرئيس، من أجل توجيه الجهود وضمان المساءلة؛

(س) مواصلة الإصلاحات التشريعية التي من شأنها زيادة تحسين وضع المرأة ورصد آثار التقدم المحرز مؤخراً في هذا الصدد؛

- (ع) الشروع في عملية إصلاح الإدارة العامة بهدف جعلها أكثر كفاءة وقدرة على إحداث التغيير لما فيه مصلحة السكان، بما في ذلك من خلال تطبيق مبدأ اللامركزية، والتماس الدعم من الشركاء الإنمائيين لهذه الجهود؛
- (ف) اتخاذ التدابير الإدارية والمالية وغيرها من دون تأخير لإقناع القطاع الخاص والمستثمرين الأجانب بأن هايتي مفتوحة في وجه الأعمال التجارية وعلى استعداد لتهيئة بيئة مواتية لتوسيع الأعمال التجارية والأعمال الحرة؛ وهذا يعني أيضاً اتخاذ تدابير لمكافحة الفساد وإيجاد عملية للإصلاح الزراعي تؤمن حيازة الأراضي؛
- (ص) بدء حوار بين الحكومة والبرلمان فيما يتعلق بالتعجيل بتعيين أعضاء مؤسسات سيادة القانون والهيئات القضائية الرئيسية، مثل المحكمة الدستورية والمجلس الانتخابي الدائم والمجلس الأعلى للقضاء، لتمكين هذه الهيئات من بدء أعمالها دون تأخير؛
- (ق) تزويد هذه المؤسسات بالوسائل الإدارية والمالية اللازمة لتمكينها من أداء مهامها بالشكل المناسب والمساعدة على تحقيق الاستقلال الفعلي للسلطة القضائية؛
- (ر) إيلاء درجة أولوية عالية لتنفيذ خطة تطوير الشرطة الوطنية الهايتية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ والاستمرار في التماس الدعم من الشركاء الإنمائيين لهذه الخطة.

المرفق

برنامج زيارة الفريق الاستشاري المخصص إلى هايتي، ٢١-٢٤ أيار/
مايو ٢٠١٢

الاثنين، ٢٤ أيار/مايو

الوصول إلى مطار توسان لوفرتور الدولي	١٣/١٥
إحاطة من السيد ماريانو فرنانديز، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي	١٤/١٥
إحاطة من السيد نايجل فيشر، نائب الممثل الخاص للأمين العام، المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في هايتي	١٥/٠٠
معرض فريق الأمم المتحدة القطري	١٥/٣٠
مأدبة عشاء يقيمها الممثل الخاص للأمين العام	١٩/٠٠

الثلاثاء، ٢٥ أيار/مايو

زيارة للمقاطعتين الشمالية والشمالية الغربية (بواسطة طائرة مروحية)	٦/٣٠
• زيارة الجمّع الصناعي لشركة التنمية الصناعية (CODEVI) في وانامينت	
• زيارة فريق الأمم المتحدة القطري في كاب هايسيان	
• زيارة السجن في كاب هايسيان	
• لقاء مع الأب لويس كيبرو، رئيس أساقفة كاب هايسيان	
مأدبة عشاء مع ممثلين عن مجموعة الإثنين عشر	١٩/٠٠

الأربعاء، ٢٦ أيار/مايو

زيارة مشروع ٦/١٦ (إعادة تأهيل ١٦ حياً في بور - أو - برانس وإعادة المشردين من ٦ مخيمات مستهدفة إلى أحيائهم الأصلية) في حدائق مارس (مخيم المشردين داخلياً)	٨/٠٠
إحاطة من ممثلي وزارة التخطيط والتعاون الخارجي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن هيكل تنسيق المعونة الجديد	١٠/٠٠

اجتماع مع السيدة جوزيفا ريموند غوتيه، وزيرة التخطيط والتعاون الخارجي	١١/٠٠
مأدبة غداء عمل مع السيدة ساندرافوفيل، رئيسة اللجنة الرئاسية للاستثمار ورئيسة غرفة التجارة، والسيدة جيسيكا فايتا، مديرة قطرية أقدم ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	١٢/٠٠
اجتماع مع رئيس الجمهورية ميشيل مارتيلي، والسيدة ماري كارميل جان - ماري، وزيرة الاقتصاد والمالية، والسيدة جوزيفا ريموند غوتيه، وزيرة التخطيط والتعاون الخارجي، والسيد ويلسون لالو، وزير التجارة والصناعة، وكذلك مع مستشاري الرئيس	١٤/٠٠
لقاء مع برلمانيين	١٦/٣٠
حفل استقبال يقيمه السيد فيشر، نائب الممثل الخاص، للاجتماع مع ممثلي المجتمع المدني	١٩/٠٠
الخميس، ٢٧ أيار/مايو	
زيارة أكاديمية الشرطة	٨/٠٠
اجتماع بشأن سيادة القانون مع بعثة الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري	٩/٣٠
مؤتمر صحفي	١١/٠٠
الحصول على إفادات من الممثل الخاص فرنانديز ونائب الممثل الخاص فيشر	١٢/١٥
المغادرة إلى نيويورك	١٤/٣٠